

الرد على الادعاءات والمعلومات المغلوطة

١- زويل: الوضع القانوني أنا ليس لى به أى صلة بالمرّة

الرد: زويل طلب التدخّل كخصم لجامعة النيل فى القضايا المرفوعة من خلال محاميه أ. رجائى عطية كما طعن زويل على الحكم الصادر لصالح جامعة النيل.

زويل هو من يشغل مقر الجامعة حاليا فكيف لا يكون لا علاقة له بالموضوع قانونيا.

أقر زويل بنفسه فى أحد البرامج التلفزيونية و كذلك أحمد شفيق بعلاقة زويل بالمشكلة منذ اندلاعها فى فبراير ٢٠١١.

المستندات:

- صورة الحكم الصادر لصالح جامعة النيل ذاكرة زويل كخصم متدخل
- صورة الطعن المقدم من زويل على الحكم الصادر لصالح جامعة النيل
- فيديو شفيق وفيديو زويل مع يسرى فودة

<http://youtu.be/O3DYBW-WnK0>

٢- زويل: وضعت حجر الأساس فى نفس الأرض سنة ٢٠٠٠ و تم تخصيص ٣٠٠ فدان لمشروع زويل

الرد: لا يوجد أى مستند رسمى لذلك ... بل ونتحدى وجود أى مستند يثبت هذا الادعاء.... كما أن صورة وضع حجر الأساس ليس مستند ملكية أو تخصيص ولا يثبت حتى أين أخذت الصورة.

عقد البيع/التخصيص الوحيد للأرض محرر لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقد مُنحت الجامعة حق انتفاع لمدة ٣٠ سنة للأرض وحق استخدام المباني مقابل إيجار.

المستندات:

- صورة عقد بيع الأرض لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- قرار رئيس الوزراء رقم ٣٧٢ لسنة ٢٠٠٦

٣- زويل : جامعة النيل جامعة خاصة

الرد: إذا كانت جامعة النيل خاصة فمن يملكها ؟

جامعة النيل لا يملكها أى أشخاص أو أى كيان خاص، بل هى ملكية عامة لأن من أسسها مؤسسة أهلية لا تهدف للربح لها صفة النفع العام . كما ينطبق عليها كل اشتراطات الجامعة الأهلية التى نص عليها قانون الجامعات الأهلية ولائحته التنفيذية الصادرة فى ٢٠١٠ .

كما وافق مجلس الجامعات الخاصة والأهلية على تحويلها إلى جامعة أهلية فى يناير ٢٠١١ نظرا لانطباق كل مقومات الجامعة الأهلية عليها. أى أن ملكية الأرض و المبانى كانت دوما للدولة وكان للجامعة حق انتفاع ٣٠ سنة بمقابل مادي وعيني على أن تظل الملكية للدولة.

المستندات:

- القرار الجمهورى بإنشاء جامعة النيل
- جدول المقارنة بين القرار الجمهورى بإنشاء جامعة النيل وبين الجامعات الخاصة الأخرى
- موافقة مجلس الجامعات الخاصة والأهلية على تحويل جامعة النيل إلى الجامعة الأهلية

٤- زويل: ٤٥٠ مليون جنيه من أموال الدولة حصلت عليهم جامعة النيل

الرد : جامعة النيل لم تتلق أى مبالغ بتاتا من وزارة الاتصالات أو من أى جهة حكومية أخرى .

(ملحوظة : إذا كان المقصود مبلغ ٤٢٠ مليون التى تمثل مجموع قيمة الأرض وتكلفة المبانى فهى دائما وأبدا كانت مملوكة لوزارة الاتصالات وتستخدمها جامعة النيل بحق انتفاع للأرض وبايجار للمبانى. أولا هذه المبالغ من الميزانية الاستثمارية للوزارة وتمثل حوالى ٢,٥% من قيمة رخصة المحمول الثالثة هى حصة الوزارة من عائد بيع الرخصة . وثانيا بعد موافقة مجلس الوزراء استخدمت وزارة الاتصالات هذا المبلغ فى شراء الأرض وبناء مبنيين كلها.)

المستندات:

- فقرة من حيثيات حكم محكمة القضاء الإداري الصادر فى ٢٠١٢/١١/١٨ لصالح جامعة النيل وبها تأكيد على أن جميع أموال جامعة النيل ليست من أموال الدولة.

٥- زويل: جامعة النيل تنازلت بالكامل وطارق خليل (رئيس الجامعة) رجع كل حاجة لوزارة الاتصالات

جامعة النيل لم تتنازل عن أى شئ وطارق خليل رئيس جامعة النيل والممثل القانونى لها لم يتنازل ولم يعيد أى شئ لوزارة الاتصالات – التنازل كان من رئيس مجلس أمناء المؤسسة الأهلية منفردا. علما بأن الجامعة لها كيانها الاعتبارى والقانونى المستقل عن المؤسسة. وقد حكمت المحكمة بعدم صحة هذه التنازلات.

المستندات:

- تنازلات رئيس المؤسسة الأهلية

٦- زويل: جامعة النيل طول عمرها فى القرية الذكية ولم تدخل مبانى الشيخ زايد

الرد: انتقلت الجامعة تدريجيا بدءا من مارس ٢٠١٠ واكتمل الانتقال فى يناير ٢٠١١ وتركت الثلاث المبانى التى كانت تشغلها بصفة مؤقتة فى القرية الذكية.

- فيديو أنشطة جامعة النيل فى مقرها بالشيخ زايد

<http://youtu.be/1180F-OflaQ>

٧- زويل: الطلاب وأولياء الأمور مضللين

الرد: هذا المؤتمر الصحفى ما هو إلا رد قاطع على هذا الادعاء ، الشفافية والتواصل هما السمة الأساسية بين كل الأطراف فى الجامعة بدءاً من مجلس الأمناء والإدارة مروراً بالأساتذة والعاملين وحتى الطلاب وأولياء الأمور.

الحلول التي عرضت لحل مشكلة الجامعة

١. التكامل بين مدينة زويل وجامعة النيل (مذكرة تفاهم بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١١) أولاً فى هذا التاريخ لم يكن هناك كيان لمدينة زويل أو جامعة زويل ولم هناك شكل واضح للمنظومة العلمية أو البحثية أو تحديد للتخصصات الدراسية التى ستبدأ بها. وبالتالي استحال تنفيذ ما كان منصوص عليه فى المذكرة على أرض الواقع . مع تأكيد أن جامعة النيل شددت على أهمية استمرار بكيانها واسمها وهو ما رفضه زويل. وقد أكد عدم جدية وإمكانية تنفيذ هذا المقترح واقعياً أنه فى يناير ٢٠١٣ أعلنت جامعة زويل عن قبول طلاب فى تخصصات ليس بينها أى تخصص من تخصصات جامعة النيل.

٢. تدفع الدولة أو زويل تعويضاً مادياً عن التجهيزات وتكلفة البنية التحتية التى انفتحت عليها جامعة النيل فى مبانى الشيخ زايد بالإضافة إلى إيجار ٣ سنوات للمبنى المؤقت. هذا المقترح لم يقدم بصورة رسمية ولكن شفويًا فى من خلال مباحثات بين الأطراف المختلفة . وقد رفضته جامعة النيل لعدة أسباب أولاً أنه لا يحل مشكلة إيجاد مقر دائم للجامعة ثانياً المقر المؤقت لا يفي باحتياجات الجامعة البحثية والعملية ، فالإمكانات شبه معدومة فى المقر المؤقت مما يضطر الطلاب والباحثين إلى اللجوء لاستخدام المعامل والورش التى توافق جامعات أخرى على إتاحتها لهم. مع العلم بأن المقر المؤقت فى القرية الذكية صغير للغاية ومساحته ١٥٠٠ متر مربع وغير مجهز ، بينما مقر الشيخ زايد مساحته ٤٠٠٠٠ متر مربع وقد صمم خصيصاً وتم تجهيزه طبقاً للمواصفات التى تفي بالاحتياجات البحثية للجامعة.

٣. الحل المقترح من اللجنة الوزارية التى شكلت لبحث المشكلة :أن يحتفظ زويل بمقر جامعة النيل وأن تنتقل جامعة النيل بصفة مؤقتة لمدينة مبارك التعليمية وهى مكان لا يصلح بتاتا ليكون مقر جامعة تكنولوجية بحثية حيث لا توجد به أى المقومات التى توفر احتياجات الجامعة البحثية (بل ويحتوى على مركز تدريب مدرسى المدارس وفندق متحف الطفل وكنترول الثانوية العامة ومخزن الكتب التعليمية لوزارة التربية والتعليم)، كما أنه أيضا عرض كحل مؤقت ولا يوفر بديلاً للمقر الدائم للجامعة.

٤. الحل المقترح من جامعة النيل : تحتفظ جامعة النيل بـ ٥٠ فدان فقط وما عليها من مبان وتترك باقى مساحة الأرض لمشروع زويل بمساحة كلية ٢٥٠ فدان ، كما تستضيف جامعة النيل مدينة زويل فى أحد المبنيين القائمين حتى يتم بناء وتجهيز المباني الخاصة بمدينة زويل. وقد رفض زويل هذا الحل.

فى كل هذه الحلول كان هناك شرط أساسى وهو أن تتنازل جامعة النيل وأساتذتها وطلابها عن جميع القضايا المرفوعة.

المستندات الداعمة

١- زويل: الوضع القانوني أنا ليس لى به أى صلة بالمررة

الرد: زويل طلب التدخل كخضم لجامعة النيل فى القضايا المرفوعة من خلال محاميه أ. رجائى عطية كما طعن زويل على الحكم الصادر لصالح جامعة النيل.

زويل هو من يشغل مقر الجامعة حاليا فكيف لا يكون لا علاقة له بالموضوع قانونيا. أقر زويل بنفسه فى أحد البرامج التلفزيونية و كذلك أحمد شفيق بعلاقة زويل بالمشكلة منذ اندلاعها فى فبراير ٢٠١١.

المستندات:

- صورة الحكم الصادر لصالح جامعة النيل ذاكرة زويل كخضم متدخل
- صورة الطعن المقدم من زويل على الحكم الصادر لصالح جامعة النيل
- فيديو شفيق وفيديو زويل مع يسرى فودة

<http://youtu.be/O3DYBW-WnK0>

بسم الله الرحمن الرحيم
باسم الشعب
مجلس الدولة
محكمة القضاء الإداري
الدائرة الثانية

بالجلسة المنعقدة علناً بمقر المحكمة في يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/١١/١٨

برئاسة السيد الأستاذ المستشار / إبراهيم محمد إسماعيل
وعضوية السيد الأستاذ المستشار / صلاح مفرح خليل
وعضوية السيد الأستاذ المستشار / عمرو بدر الدين عبد المجيد
وحضور السيد الأستاذ المستشار / محمود جاد الله علي
وسكرتارية السيد / إبراهيم سيد محمود

نائب رئيس مجلس الدولة
ورئيس المحكمة
نائب رئيس مجلس الدولة
نائب رئيس مجلس الدولة
مفوض الدولة
أمين السر

أصدرت الحكم الآتي

في الدعوى رقم ٣٢٣٤٩ لسنة ٦٦ ق.

المقامة من



- ١- حمدي الدسوقي الفخراني
- ٢- محمد محمد صبري أحمد
- ٣- نزار نبيل محمد سامي
- ٤- حاتم حسن زكي
- ٥- مايكل ميشيل بهجت
- ٦- ماجدة عبدالرازق العشري

- ٧- أيمن علي ماهر إبراهيم بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصرة منة الله (خصم متدخل)
- ٨- خلف أحمد محمد عبدالوهاب بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصرة ساره (خصم متدخل)
- ٩- سامي محمد عبدالمقصود حسين نصار بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر مريد (خصم متدخل)
- ١٠- عمرو أحمد طلعت محمد توفيق بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصرة داليا (خصم متدخل)
- ١١- أحمد محمد أحمد مشرفه بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر أحمد (خصم متدخل)
- ١٢- هاني فايق لطف الله بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر شارل (خصم متدخل)

ضد

- ١- رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بصفته
- ٢- رئيس مجلس الوزراء بصفته
- ٣- وزير التعليم العالي بصفته
- ٤- رئيس مجلس أمناء المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي بصفته
- ٥- رئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بصفته
- ٦- رئيس جامعة النيل بصفته
- ٧- أحمد حسن زويل بصفته رئيس مجلس أمناء مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا (خصم متدخل) بصفته

والدعوى رقم ٥٥٧٨٠ لسنة ٦٦ ق

المقامة من

- ١- طارق محمد خليل بصفته رئيس جامعة النيل
- ٢- أيمن علي ماهر إبراهيم بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصرة منة الله (خصم متدخل)
- ٣- خلف أحمد محمد عبدالوهاب بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصرة ساره (خصم متدخل)
- ٤- سامي محمد عبدالمقصود حسين نصار بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر مريد (خصم متدخل)
- ٥- عمرو أحمد طلعت محمد توفيق بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصرة داليا (خصم متدخل)
- ٦- أحمد محمد أحمد مشرفه بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر أحمد (خصم متدخل)
- ٦- هاني فايق لطف الله بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر شارل (خصم متدخل)

ضد



تقرير مفوض الدولة في الطعن رقم ٤٥٢٤ لسنة ٥٩ ق، ع

المقام من :-

أحمد حسن زويل - بصفته - رئيس مجلس أمناء مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا

ضد

١- حمدي الدسوقي الفخراي.

٢- محمد محمد صبري أحمد.

٣- نزار نبيل محمد سامي.

٤- حاتم حسن زكي.

٥- مايكل ميشيل بهجت.

٦- ماجدة عبد الرازق العشري.

٧- أيمن علي ماهر إبراهيم - بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصرة : مئة الله (خضم متدخل).

٨- خلف أحمد محمد عبد الوهاب - بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصرة : سارة (خضم متدخل).

٩- سامي محمد عبد المقصود حسين نصار - بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر : مريد (خضم متدخل).

١٠- عمرو أحمد طلعت محمد توفيق - بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصرة : داليا (خضم متدخل).

١١- أحمد محمد أحمد مشرفه - بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر : أحمد (خضم متدخل).

١٢- هاني فايق لطف الله - بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر : شارل (خضم متدخل).

١٣- رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ... بصفته.

١٤- رئيس مجلس الوزراء ... بصفته.

١٥- وزير التعليم العالي بصفته.

١٦- رئيس مجلس أمناء المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي ... بصفته.

١٧- رئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ... بصفته.

١٨- رئيس جامعة النيل ... بصفته.

في حكم محكمة القضاء الإداري (الدائرة الثانية) في الدعويين رقمي ٣٢٣٤٩ و ٥٥٧٨٠ لسنة ٦٦ ق .

* إجراءات الطعن *

انه بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٨ أودع وكيل الطاعن - المحامي بالتقض والإدارية العليا - قلم كتاب هذه المحكمة تقرير طعن قيد بمجدولها تحت رقم ٤٥٢٤ لسنة ٥٩ ق.ع في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري (الدائرة الثانية) في الدعويين سالفني الذكر والقاضي منطوقه :
أولاً: بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى الأول في الدعوى ٣٢٣٤٩ لسنة ٦٦ ق - حمدي الدسوقي الفخراي - لرفعها من غير ذي صفة ،
وبعدم قبولها بالنسبة لرئيس المجلس الأعلى لقوات المسلحة لرفعها على غير ذي صفة ، وقبول تدخل رئيس مجلس أمناء مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا خصماً منضماً للجهة الإدارية في الدعوى ٣٢٣٤٩ لسنة ٦٦ ق ، وقبول جميع طلبات التدخل الإنضام للمدعين في الدعويين.
ثانياً: بعدم قبول الدعويين شكلاً بالنسبة لطلب وقف تنفيذ وإلغاء القرار السلبي لرئيس الجمهورية بالإمتناع عن تحويل جامعة النيل من جامعة خاصة إلى جامعة أهلية لإنشاء القرار الإداري. وثالثاً: بقبول الدعويين شكلاً بالنسبة للقرارات أرقام : ٣٠٥ و ٣٥٦ و ١٠٠٠ و ١٣٦٦ لسنة ٢٠١١ المطعون فيها ، وبوقف تنفيذ القرار رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠١١ بجميع أجزائه ، وبوقف تنفيذ القرارات أرقام : ٣٠٥ و ١٠٠٠ و ١٣٦٦ لسنة ٢٠١١ بالنسبة للجزء من الأرض والمبنى المقام عليه الذي ستشغله جامعة النيل على النحو المبين بالأسباب مع ما يترتب على ذلك من آثار. وبالإلزام الجهة الإدارية المصروفات ، وبإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة لتحضيرها وإعداد تقرير بالرأي القانوني في موضوعها.

٢- زويل: وضعت حجر الأساس فى نفس الأرض سنة ٢٠٠٠ و تم تخصيص ٣٠٠ فدان لمشروع زويل

الرد: لا يوجد أى مستند رسمى لذلك ... بل ونتحدى وجود أى مستند يثبت هذا الادعاء.... كما أن صورة وضع حجر الأساس ليس مستند ملكية أو تخصيص ولا يثبت حتى أين أخذت الصورة.

عقد البيع/التخصيص الوحيد للأرض محرر لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقد مُنحت الجامعة حق انتفاع لمدة ٣٠ سنة للأرض وحق استخدام المباني مقابل إيجار.

المستندات:

- صورة عقد بيع الأرض لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- قرار رئيس الوزراء رقم ٣٧٢ لسنة ٢٠٠٦



(٢)

عقد بيع ابتدائي
لاراضي اقل من ٥٠٠ فدان

مدينة الشيخ زايد

انه في يوم: المرسوم الموافق ١٩/٨/٢٠٠٤ تم الاتفاق بين كل من ٠٠٠
أولاً: هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ومحلها القانوني: ١ شارع إسماعيل اباظة المنقرع من
شارع القصر العيني بالقاهرة ويمثلها في التوقيع على هذا العقد السيد المحاسب / محمد
احمد عبد الدايم بصفته نائب رئيس الهيئة للشئون الاقتصادية والمالية والادارية والمنفوض
بمقتضى القرار الوزاري رقم (٧) لسنة ١٩٩٤ .
(ويشار اليه الطرف الأول)

ثانياً: السادة/ وزارة الاتصالات والمعومات

ومحلهم القانوني :

ويمثلهم في التوقيع على هذا العقد السيد/ النواء انور حلمي السيد بصفته
رئيس قطاع مكتب الوزير والتنمية الادارية
(ويشار اليه الطرف الثاني)

بعد ان اقر الطرفان بصفتهما واهليتهما للتعاقد أنفقا على ما يلي ٠٠٠

تفهيده

أنشئت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (الطرف الأول) بمقتضى أحكام القانون رقم (٥٩)
لسنة ١٩٧٩ الذي ينص صراحة على أنها جهاز الدولة المسنول عن إنشاء المجتمعات
العمرانية الجديدة وتتميتها سياجيا وعمرانيا واقتصاديا واجتماعيا ورغبة منها في دفع عجلة
التنمية بهذه المجتمعات بخطى اوسع فقد دعت شركات قطاع الأعمال العام وقطاع الأعمال الخاص
والأفراد الذين يجدون لديهم المقدرة المالية والخبرة الفنية للمشاركة في تحقيق تلك الغاية المستهدفة
حيث طرح الطرف الأول مساحات كبيرة من الأراضي بالمجتمعات الجديدة للبيع بغرض تحقيق
الهدف المذكور.

ويلتزم الطرف الثاني بإقامة مشروع جامعة تكنولوجية على الأرض المعروضة للبيع بحيث
تتم إقامته متكاملًا بما فيه من ابنية ومرافق وخدمات (مياه - صرف - كهرباء -
اتصالات ٠٠٠٠) وأعمال تنسيق السوفيق وغيرها المتخططة التي يقدم منه ويعتمد من
الطرف الأول.

وقد اتفق الطرف الثاني في تخطيطه في تخصيص قطع الأرض التي يخطط لها واستخدامها في
ذات الغرض المعلن عنه وبالشروط التي يضعها المخطط الأول.

Handwritten signatures and stamps at the bottom of the document.



(٢)

﴿ البند الأول ﴾

يعتبر التمديد السابق وأحكام القانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة والنوائح الداخلية وتعديلاتها لدى الطرف الأول وكافة القرارات والشروط العامة وشروط البناء وخاصة فيما يتعلق منها بالأنية التي تتم إقامتها في المجتمعات العمرانية الجديدة وأية تعديلات لها مكملاً ومتمماً لأحكامه فيما لم يرد به نص بهذا العقد .

﴿ البند الثاني ﴾

الملكية :

الطرف الأول له حق التصرف على الأراضي محل هذا العقد بمقتضى القرار الجمهوري رقم (٣٢٥) لسنة ١٩٩٥ .

﴿ البند الثالث ﴾

باع الطرف الأول للطرف الثاني القابل لذلك قطعة الأرض الفضاء رقم (٦١ ، ٦٢ ، ٦٣) بمساحة (١٢٧،٠٣٢) فدان تعادل (٥٣٣٥٣٤،٤)م^٢ فقط خمسمائة ثلاثة وثلاثون الف وخمسمائة اربعة وثلاثون و٤٠/١٠٠ متر مربع لاغير) تحت العجز والزيادة وفقاً للتحديد النهائي الذي يصدر من إدارة المساحة بجهاز (مدينه/ الشيخ زايد) .
وهذه القطعة محددة بالحدود الآتية:-

- الحد البحري : قطع الاراضي ارقام (٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠) .
- الحد الشرقى : قطعة الارض رقم (٥٠) .
- الحد القبلى : محور ٢٦ يوليو .
- الحد الغربى : قطعة الارض رقم (٦٤) ومحور ٢٦ يوليو .

﴿ البند الرابع ﴾

وبناء على قرار اللجنة العقارية بجلستها رقم ٤٢ بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١٠ بتحديد سعر المتر المربع للمساحة المحجوزة لوزارة الاتصالات بواقع ١١٨،٧٥ ج/م^٢ علي أن يكون التخصيص بنظام نقل الاصول والعبارة بالشهادة التي يصدرها الجهاز المركزي للمحاسبات بالتكلفة الفعلية لهذه الاراضي .

وبناء على موافقة اللجنة الثلاثية على سداد ثمن الارض علي خمسة اقساط سنوية متساوية تسدد خلال سنوات خطة وزارة الاتصالات الخمسية الحالية ٢٠٠٢/ ٢٠٠٧ وبنظام نقل الاصول .

تم هذا البيع وقبل بثمن قدره (٦٣٣٥٧٢١٠) جنيهه فقط ثلاثة وستون مليون وثلاثمائة سبعة وخمسون الف ومائتان وعشرة جنيهها لاغير) أي بواقع (١١٨،٧٥ جنيهه لاغير) للمتر الواحد "مائة وثمانية عشرة و ٧٥/١٠٠" والعبارة بالتكلفة النهائية المعتمدة من الجهاز المركزي للمحاسبات علي ان تتضمن ثمنه بكافة قيمة المرافق العامة المنفعة تمهيداً لبيعها للمواطنين .

وقد قام الطرف الثاني بسداد القسطين الأول والثاني من ثمن الأرض بمبلغ يوازي (٢٥٣٤٢٨٨٤) جنيهه فقط خمسة وعشرون مليون وثلاثمائة وستين الف وثمانمائة اربعة وثمانون جنيهها لاغير) وذلك بناء على محضري (الجنرال/ حسين) الف وثمانمائة اربعة وثمانون جنيهها لاغير) وهيئة المجتمعات العمرانية ووزارة الاتصالات والمعلومات في ٢٥/٦/٢٠٠٣ و ١٦/٦/٢٠٠٤ .

Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page, including a circular official stamp.



دولة فلسطين

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٧٢ لسنة ٢٠٠٦

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ بالتفويض في بعض الاختصاصات،

وعلى موافقة اللجنة المالية بوزارة المالية بتاريخ ١٨/١٢/٢٠٠٥،
وبناء على ما عرضه وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات،

قـرـر

(المادة الأولى)

ووفق على منح المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي حق الإنتفاع لإقامة جامعة لا تستهدف الربح تحت مسمى " جامعة النيل " بإيجار إسمي مقداره جنيه للفدان الواحد سنويا ولمدة ثلاثين عاماً وذلك لقطع الأراضي الفضاء أرقام ٦١، ٦٢، ٦٣ بمساحة ١٢٧,٠٢٢ فداناً (٥٣٣٥٣٤,٤ متراً مربعاً).

(المادة الثانية)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.

رئيس مجلس الوزراء

(دكتور / أحمد نظيف)

صدر بمرسلة مجلس الوزراء في ٨ صفر سنة ١٤٢٧ هـ

الموافق ٨ مارس سنة ٢٠٠٦ م

صورة مرسلة إلى السيد /

أمين عام مجلس الوزراء

(دكتور / سامي سعد زغول)

٣- زويل : جامعة النيل جامعة خاصة

الرد: إذا كانت جامعة النيل خاصة فمن يملكها ؟

جامعة النيل لا يملكها أى أشخاص أو أى كيان خاص، بل هى ملكية عامة لأن من أسسها مؤسسة أهلية لا تهدف للربح لها صفة النفع العام . كما ينطبق عليها كل اشتراطات الجامعة الأهلية التى نص عليها قانون الجامعات الأهلية ولائحته التنفيذية الصادرة فى ٢٠١٠ .

كما وافق مجلس الجامعات الخاصة والأهلية على تحويلها إلى جامعة أهلية فى يناير ٢٠١١ نظرا لانطباق كل مقومات الجامعة الأهلية عليها. أى أن ملكية الأرض و المبانى كانت دوما للدولة وكان للجامعة حق انتفاع ٣٠ سنة بمقابل مادي وعيني على أن تظل الملكية للدولة.

المستندات:

- القرار الجمهورى بإنشاء جامعة النيل
- جدول المقارنة بين القرار الجمهورى بإنشاء جامعة النيل وبين الجامعات الخاصة الأخرى
- موافقة مجلس الجامعات الخاصة والأهلية على تحويل جامعة النيل إلى الجامعة الأهلية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠٠٦

بإنشاء جامعة خاصة باسم جامعة النيل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون المدنى ؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن قواعد التصرف بالمجان فى الأراضى

والعقارات المملوكة للدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ؛

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن الجامعات الخاصة

الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢ .

وعلى قرار وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ٢٢١ لسنة ٢٠٠٤ باعتبار

المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجى ذات صفة عامة ؛

وعلى الطلب المقدم من المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجى المشهورة برقم ١٧٧٧

بتاريخ ٢٥/٥/٢٠٠٣ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٢ لسنة ٢٠٠٦ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ، بجلسته المعقودة بتاريخ ١٨/١/٢٠٠٥ ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تنشأ جامعة خاصة مصرية لا تهدف للربح تسمى «جامعة النيل» ، تكون لها

الشخصية الاعتبارية ، ويكون مقرها محافظة الجيزة ، وتباشر الجامعة نشاطها طبقاً

لأحكام قانون الجامعات الخاصة ولائحة التنفيذية والقوانين الأخرى ذات الصلة .

(المادة الثالثة)

تتكون الجامعة من الكليات والوحدات البحثية الآتية :

أولاً - الكليات :

- ١ - كلية هندسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
- ٢ - كلية الدراسات العليا لإدارة التكنولوجيا .
- ٣ - كلية الهندسة والعلوم التطبيقية .
- ٤ - كلية هندسة البترول والتعدين .
- ٥ - كلية إدارة الأعمال .

ثانياً - المراكز البحثية :

- ١ - مركز البحوث والتطوير .
 - ٢ - مركز الأعمال الابتكارية والحضانات التكنولوجية .
 - ٣ - مركز الإبداع والملكية الفكرية .
- ويمكن للجامعة بموافقة مجلس أمنائها إنشاء كليات ومراكز أخرى بعد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن .

(المادة الرابعة)

يكون للجامعة ميزانية خاصة تحدد إيراداتها ونفقاتها وتتضمن توجيه صافي الفائض الناتج عن نشاطها نحو دعم نشاط الجامعة وتحسين الخدمة التعليمية بها .

(المادة الخامسة)

يكون للجامعة مجلس للأمناء يشكل أساساً من بين المؤسسين على أن يشارك في عضويته رئيس الجامعة ونخبة من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين والشخصيات العامة المصرية والأجنبية من المهتمين بالثقافة العربية والأجنبية .

الفرق بين جامعة النيل وباقي الجامعات الخاصة

القرارات الجمهورية بإنشاء الجامعات الخاصة الأخرى

١- التأسيس من خلال مجموعة مؤسسين:

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢ :
وعلى طلب جماعة المؤسسين بإنشاء الجامعة المصرية البريطانية في مصر :

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢ باللائحة التنفيذية للقانون
رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة :
وعلى طلب جماعة المؤسسين بإنشاء جامعة الأهرام الكندية :

٢- توزيع فائض الأرباح في جميع القرارات الجمهورية الأخرى:

(المادة الرابعة)

يكون للجامعة ميزانية خاصة تحدد إيراداتها ونفقاتها وتتضمن توزيع صافي الفائض
الناتج عن نشاطها بما يحقق دعم احتياطي الجامعة وتحسين الخدمة التعليمية بها ،
وبما يتضمن توزيع نسبة من هذا الفائض على المؤسسين وفقا للنظام الذي يتفقون عليه .

القرار الجمهوري بإنشاء جامعة النيل*

١- التأسيس من خلال مؤسسة أهلية لها صفة النفع العام:

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣ بشأن الجامعات الخاصة
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢ :
وعلى قرار وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية رقم ٢٢١ لسنة ٢٠٠٤ باعتبار
المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي ذات صفة عامة ؛
وعلى الطلب المقدم من المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي المشهورة برقم ١٧٧٧
بتاريخ ٢٥/٥/٢٠٠٣ :

٢- لا يوجد توزيع فائض أرباح :

(المادة الرابعة)

يكون للجامعة ميزانية خاصة تحدد إيراداتها ونفقاتها وتتضمن توجيه صافي الفائض
الناتج عن نشاطها نحو دعم نشاط الجامعة وتحسين الخدمة التعليمية بها .
(المادة الخامسة)

*ملحوظة : الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني لها قرار جمهوري مماثل لقرار جامعة النيل



محضر اجتماع

مجلس الجامعات الخاصة والأهلية الجلسة رقم (١٢)

المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠١١/١/٢٠

عقد مجلس الجامعات الخاصة والأهلية جلسته الثانية عشرة في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الخميس الموافق ٢٠١١/١/٢٠ بقاعة الاجتماعات بمقر الوزارة بمبنى أكاديمية البحث العلمي برئاسة السيد الأستاذ الدكتور/ هاني محفوظ هلال وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي وعضوية السادة :-

وزير التربية والتعليم الأسبق	أ.د. أحمد جمال الدين موسى
رئيس جامعة مصر الدولية	أ.د. محمد شبل الكومي
رئيس الجامعة الألمانية بالقاهرة	أ.د. محمود هاشم عبد القادر
رئيس جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	أ.د. خيرى عبد الحميد محمد
رئيس الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	أ.د. ألفت على كامل
رئيس جامعة الأهرام الكندية	أ.د. فاروق إسماعيل أحمد
رئيس جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	أ.د. محمد رأفت محمود
رئيس جامعة المستقبل	أ.د. عبادة سرحان أحمد
رئيس الجامعة المصرية الروسية	أ.د. شريف محمد حلمي
رئيس جامعة ٦ أكتوبر	أ.د. أحمد عطية سعده
رئيس جامعة الدلتا	أ.د. عباس علي الحفناوي
رئيس الجامعة الفرنسية في مصر	أ.د. عثمان لطفي السيد
رئيس الجامعة البريطانية في مصر	أ.د. أحمد أمين حمزة
رئيس جامعة سيناء	أ.د. فاروق محمود عبد القادر
رئيس جامعة النيل	أ.د. طارق محمد خليل
رئيس جامعة فاروس	أ.د. عبد المنعم موسى
رئيس جامعة النهضة	أ.د. صديق عفيفي
القائم بأعمال رئيس الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني	أ.د. ياسر هشام دكرورى
القائم بأعمال رئيس جامعة العاشر من رمضان	أ.د. محمد سيد عثمان
أمين المجلس الأعلى للجامعات	أ.د. سلوى عبد الله الغريب
أمين مجلس الجامعات الخاصة والأهلية	أ.د. حاتم مصطفى البلك

هاني محفوظ



جمهورية مصر العربية
وزارة التعليم العالي
الوزير

مستشار الوزير بجامعة الأهرام الكندية
مستشار الوزير بالجامعة الألمانية بالقاهرة
مستشار الوزير بجامعة فاروس
مستشار الوزير بجامعة مصر الدولية
مستشار الوزير بجامعة المستقبل
مستشار الوزير بجامعة ٦ أكتوبر
مستشار الوزير بجامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا
مستشار الوزير بجامعة النيل
مستشار الوزير بالجامعة البريطانية في مصر
مستشار الوزير بجامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب
مستشار الوزير بجامعة النهضة
مستشار الوزير بالجامعة الفرنسية في مصر
مستشار الوزير بالجامعة المصرية الروسية
نائب رئيس مجلس أمناء جامعة مصر الدولية
رئيس مجلس أمناء الجامعة الفرنسية في مصر

المستشار الاعلامي لوزير التعليم العالي
المستشار القانوني لوزير التعليم العالي
رئيس قطاع التعليم
رئيس الادارة المركزية للجامعات الخاصة والاهلية

رئيس مجلس أمناء الجامعة الألمانية بالقاهرة
الأستاذ بكلية طب القصر العيني - جامعة القاهرة

أ.د. مراد عبد القادر عبد المحسن
أ.د. أحمد بهجت جمال بهجت
أ.د. عزت أمين خميس
أ.د. جمال محمد أحمد نواره
أ.د. كاميليا محمود أمين حسين
أ.د. محمود محمد فهمي أمين
أ.د. حمدي أحمد الميقاتي
أ.د. علي علي فهمي
أ.د. سامي البدوي يحيى
أ.د. محمد حلمي الغر
أ.د. سعاد محمد عبد الخالق
أ.د. غراء حسين مهنا
أ.د. محمد محمد علي نصار
أ.د. حسين حسين الرشيدى
أ.د. محمد علي مصطفى الحفناوى

وقد حضر الاجتماع كل من السادة:-
أ.د. علي سيد محمد رضا
أ.د. فتحي فكري محمد
أ.د. عبد الحميد أحمد سلامة
أ.د. سمير شحاتة محمد

وقد اعتذر عن عدم الحضور كل من السادة:-
د. أشرف أحمد منصور
أ.د. حسام حسن بدرأوى

وقام بأعمال سكرتارية المجلس كل من:-

السيد/ محمد حمدي غانم

السيد/ على موسى محمد حسين

السيد/ محمد ابراهيم محمد ابراهيم



جمهورية مصر العربية
وزارة التعليم العالي
الوزير

الموضوع الثلاثون

: عرض المذكرة الخاصة باعادة النظر في قرار مجلس الجامعات الخاصة و الأهلية بجلسته رقم (٩) بتاريخ ٢٠١٠/٥/١١ بالغاء الفقرة الخاصة بعدد الفرص المتاحة لكل طالب لاداء الامتحان واعتبار ان النجاح فى المقررات التكميلية المفروضة شرط تخرج للطلاب الملتحقين بالجامعات الخاصة وفقا للقرار المشار اليه.

القرار

: وافق المجلس على منح فرصة ثالثة واخيرة للطلاب الوافدين الحاصلين على مجموع ٥٥% حتى اقل من ٦٥% والمقبولين بكليات تقبل الطلاب المصريين بمجموع اعلى من ٦٥% وذلك لاجتياز المواد التكميلية المفروضة عليهم مع عدم قبول طلاب جدد وفقا لهذا القرار اعتبارا من الفصل الدراسى الثانى للعام الجامعى الحالى ٢٠١١/٢٠١٠.

وانتهى الاجتماع حيث كانت الساعة الواحدة والنصف ظهراً،،،

وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمى
رئيس مجلس الجامعات الخاصة والأهلية

أمين مجلس الجامعات
الخاصة والأهلية

(أ.د. هاني هلال)

(أ.د. حاتم البلك)

٤- زويل: ٤٥٠ مليون جنيه من أموال الدولة حصلت عليهم جامعة النيل

الرد : جامعة النيل لم تتلق أى مبالغ بتاتا من وزارة الاتصالات أو من أى جهة حكومية أخرى .

(ملحوظة : إذا كان المقصود مبلغ ٤٢٠ مليون التى تمثل مجموع قيمة الأرض وتكلفة المبانى فهى دائما وأبدا كانت مملوكة لوزارة الاتصالات وتستخدمها جامعة النيل بحق انتفاع للأرض وبايجار للمبانى. أولا هذه المبالغ من الميزانية الاستثمارية للوزارة وتمثل حوالى ٢,٥% من قيمة رخصة المحمول الثالثة هى حصة الوزارة من عائد بيع الرخصة . وثانيا بعد موافقة مجلس الوزراء استخدمت وزارة الاتصالات هذا المبلغ فى شراء الأرض وبناء مبنيين كلها.)

المستندات:

- فقرة من حيثيات حكم محكمة القضاء الإداري الصادر فى ٢٠١٢/١١/١٨ لصالح جامعة النيل وبها تأكيد على أن جميع أموال جامعة النيل ليست من أموال الدولة.

فقرة من حيثيات حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في ٢٠١٢/١١/١٨ لصالح جامعة النيل وبها تأكيد على أن جميع أموال جامعة النيل ليست من أموال الدولة.

ومن حيث أنه عن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٦ لسنة ٢٠١١ الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/١٤ بالموافقة على قبول وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات جميع التجهيزات الإضافية لمبنى جامعة النيل الممولة من المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي البالغ قيمتها ٤٠ مليون جنيه بالإضافة إلى ما قد يتبقى من التبرعات المخصصة لإنشاء الجامعة الجاري حصرها فإن البادئ من ظاهر الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في طلب وقف تنفيذ هذا القرار أنه قد صدر بناء على خطاب من رئيس مجلس أمناء المؤسسة المذكورة تضمن هذا التنازل وليس بناء على قرار من مجلس الأمناء ومن ثم فإن هذا التنازل يكون قد صدر من غير مختص وهو العدم سواء فضلا عن إن ما تم التنازل عنه لم تصاهم فيه الدولة وإنما تم تجهيز تلك المباني من موارد المؤسسة وتلقت تبرعات بلغت ١٥٠ مليون جنيه وفقاً للمستند رقم ٧ من حافظة المستندات رقم ١ المقدمة من الحاضر عن رئيس مجلس أمناء مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا بجلسة ٢٤ / ١٠ / ٢٠١٢ وهي مبالغ قدمها المانحون - والتي ليس من بينهم الدولة - لجامعة النيل تحديداً والتبرع واجب التوجيه في مصارفه التي حددها المتبرع ولا يجوز تغيير مصرفه ولو كان إلى ما يعتبره المتبرع له أولى إلا بإذن ممن قدم هذا التبرع وفي حالة عدم توجيه التبرع في مصرفه المحدد من المتبرع يجوز لمن تبرع به أن يطلب استرداده فضعف موقف جامعة النيل في موقفها الحالي في أشد الحاجة لتلك التجهيزات والتبرعات لتمتكم مقرراتها المادية بغير زخم التبرعات منها ومن ثم فإن هذا القرار يكون قد صدر بناء على سبب غير صحيح ولم يهدف إلى تحقيق مبادئ القانون و مرجح الإلغاء و يتوافر بذلك ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه و

٥- زويل: جامعة النيل تنازلت بالكامل وطارق خليل (رئيس الجامعة) رجع كل حاجة
لوزارة الاتصالات

الرد: جامعة النيل لم تتنازل عن أى شئ وطارق خليل رئيس جامعة النيل والممثل
القانونى لها لم يتنازل ولم يعيد أى شئ لوزارة الاتصالات – التنازل كان من رئيس
مجلس أمناء المؤسسة الأهلية منفردا. علما بأن الجامعة لها كيانها الاعتبارى
والقانونى المستقل عن المؤسسة.

وقد حكمت المحكمة بعدم صحة هذه التنازلات.

المستندات:

● تنازلات رئيس المؤسسة الأهلية

محضر اجتماع

مجلس أمناء المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي رقم (26)

المنعقد في ١٧ فبراير ٢٠١١

جدول الأعمال

مناقشة قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٢ لسنة ٢٠٠٦ الصادر لصالح المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي بشأن حق الانتفاع على مساحة الأرض البالغة ١٢٧ فدان الواقعة بمدينة الشيخ زايد بالسادس من أكتوبر والتنازل بصورة نهائية عن حق الانتفاع .

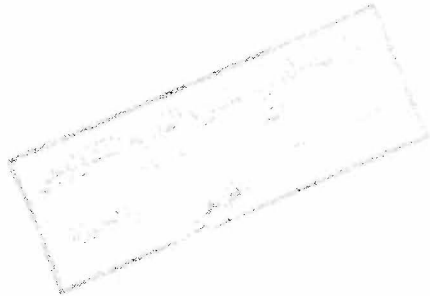
محضر الجلسة

انه في تمام الساعة السابعة من مساء يوم الخميس الموافق ١٧ فبراير ٢٠١١ اجتمع مجلس أمناء المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي برئاسة المهندس / عقيل بشير - رئيس مجلس الأمناء بالتنسيق هاتفياً مع كل من :

١. أ. / عبد الله الدين محمد علي
٢. د / فتحي صالح
٣. م / خالد حجازي
٤. أ / إيليا باسيلي
٥. م / هشام مكاي
٦. د / عاكف المغربي
٧. أ / مني ذو الفقار
٨. م / إبراهيم صالح
٩. أ / عبد السلام الانور
١٠. د / نادية مكرم عبيد
١١. د / أحمد طنطاوي
١٢. د م / نجيب ساويرس
١٣. / طاهر حلمي
١٤. م / فخري عيد

كما حضر من المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي:

م / علاء الدين أحمد المدير التنفيذي للمؤسسة



الإجراءات

قام السيد رئيس المجلس بعرض موضوع المناقشه والذي تضمن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٢ لسنة ٢٠٠٦ الصادر لصالح المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي بشأن حق الانتفاع على مساحه الأرض البالغة ١٢٧ فدان والواقعة بمدينة الشيخ زايد بالسادس من أكتوبر وامكانيه التنازل بصورة نهائيه عن حق الانتفاع لصالح وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

القرار:

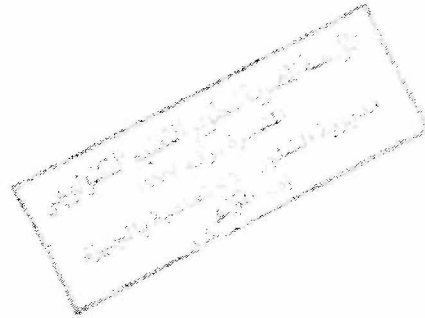
موافقة مجلس أمناء المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي بجلسته على التنازل بصورة نهائية وغير مشروطة عن حق الانتفاع الصادر بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٢ لسنة ٢٠٠٦ لصالح وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

على أن تتولي الجامعة إجراءات توفيق الأوضاع كجامعه اهليه وفق ما يستجد من إجراءات وتقديم الأوراق اللازمة لوزارة التعليم العالي .

وانتهي الاجتماع في تمام الساعة الثامنة مساءا .

رئيس مجلس الأمناء


م / عقيل بشير



٦- زويل: جامعة النيل طول عمرها فى القرية الذكية ولم تدخل مبانى الشيخ زايد

الرد: انتقلت الجامعة تدريجيا بدءا من مارس ٢٠١٠ واكتمل الانتقال فى يناير ٢٠١١ وتركت الثلاث المبانى التى كانت تشغلها بصفة مؤقتة فى القرية الذكية.

• فيديو أنشطة جامعة النيل فى مقرها بالشيخ زايد

<http://youtu.be/1180F-Of1aQ>

٧- زويل: الطلاب وأولياء الأمور مضللين

الرد: هذا المؤتمر الصحفى ما هو إلا رد قاطع على هذا الادعاء ، الشفافية والتواصل هما السمة الأساسية بين كل الأطراف فى الجامعة بدءاً من مجلس الأمناء والإدارة مروراً بالأساتذة والعاملين وحتى الطلاب وأولياء الأمور.